

TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/SCP/7
22 February 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
الدورة الحادية والعشرون
جنيف، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم

أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات
المعمم وسائر القوانين التجارية، ١٩٩٣

تقرير من أمانة الأونكتاد

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٦ - ١ مقدمة وموجز
		<u>الفصل</u>
		الأول - تعبئة الدعم لأنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية
٦	١١ - ٧	
		الثاني - أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية في عام ١٩٩٢ ..
٨	٢٢ - ١٢	
٨	١٣	ألف - البعثات الاستشارية
٨	٢٠ - ١٤	باء - الأنشطة التدريبية
١٠	٢٢ - ٢١	جيم - دعم الدول الأعضاء لأنشطة معينة .
١١	٢٣	دال - بعثات جمع الأموال
		الثالث - مستقبل أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية
١٢	٢٤ - ٢٤	

المرفقات

	<u>المرفق</u>
	الأول - موجز المساهمات في أنشطة التعاون التقني لنظام الأفضليات المعمم في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٢
١٧	
	الثاني - تقديرات نفقات الدعم المقدم لأنشطة التعاون التقني العالمي المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد عن طريق المساهمات في الصناديق الاستثمانية والمساهمات العينية المقدمة من البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المتلقية والمنظمات الأخرى في عام ١٩٩٢
١٩	

المحتويات (تابع)

المرفقات (تابع)

الصفحة

المرفق

٢٢	جدول موجز للحلقات التدريبية الوطنية والإقليمية بما في ذلك حلقات العمل، والمشاركين الذين تلقوا تدريباً خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢ من برنامج الأونكتاد للتعاون التقني بشأن نظام الأفضليات المعمم	الثالث -
٢٤	قائمة الطلبات المتبقية على أنشطة التعاون التقني لنظام الأفضليات المعمم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	الرابع -

مقدمة وموجز

١ - أعد هذا التقرير لمساعدة اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات المجتمعة في دورتها الحادية والعشرين على النظر في أنشطة التعاون التقني المتصلة بنظام الأفضليات المعمم. وهو يغطي برنامج الأونكتاد للتعاون التقني بشأن نظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية^(١) للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٢ - وظل أداء أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية عالياً في عام ١٩٩٢. وهذا راجع أساساً إلى ما أظهرته البلدان المستفيدة من اهتمام متزايد، وقد تيسر بفضل مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء في الأونكتاد في الصناديق الاستثمارية لصالح برنامج نظام الأفضليات المعمم.

٣ - ونفذ زهاء ٤٥ نشاطاً في جميع مناطق العالم في عام ١٩٩٢، تضمنت ٢٠ حلقة تدريبية/عمل وسبع بعثات مشاورية تهدف أساساً إلى مساعدة البلدان المتلقية للأفضليات على حسن الاستفادة من نظام الأفضليات وإقامة مراكز تنسيق لنظام الأفضليات المعمم أو تحسينها. واستفاد من هذه الأنشطة التدريبية ما مجموعه ٢٠٤ ١ مشاركين من ٢١ بلداً يتلقى الأفضليات.

٤ - وبلغ مجموع التمويل المنفق من خارج الميزانية على الأنشطة العالمية المتصلة بنظام الأفضليات المعمم ٨٧٧ ٧٨٠ دولاراً في عام ١٩٩٢ أسهم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنحو ٢٥٦ ٠٠٠ دولار (٢٩ في المائة)، وغطى المبلغ المتبقي من مساهمات الدول الأعضاء في الأونكتاد في الصناديق الاستثمارية. وبلغت هذه المساهمات في الصناديق الاستثمارية بجميع أنواعها ٦٢١ ٧٨٠ دولاراً في عام ١٩٩٢، منها ٤٨٧ ٢٥٠ دولاراً للصناديق الاستثمارية المنشأة لأغراض خاصة، و٢٩٥ ٥٥ دولاراً في صورة عينية و١٣٥ ٧٩ دولاراً للصناديق الاستثمارية المركزية، أي ما يشكل ١٢ في المائة من مجموع التمويل. وقد أتيح المبلغ الأخير من الصناديق الاستثمارية المركزية لتنفيذ أنشطة تخدم جميع المشاريع المتصلة بنظام الأفضليات المعمم في الشبكة.

٥ - وحتى الآن، فإن حكومة سويسرا لا غير هي التي قدمت مساهمة لبرنامج عام ١٩٩٤، قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار، وتعدت بتقديم مبلغ إضافي للبرنامج.

٦ - ولا تزال البلدان في أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية تبدي وعياً واهتماماً متزايدين بنظام الأفضليات المعمم، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على أنشطة التدريب. ويحتمل بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن انتهت جولة أوروغواي المعنية بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي جرت تحت إشراف

الغات، أن يتزايد الطلب على الحلقات التدريبية والبعثات الاستشارية المعنية بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية، ولا سيما من منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية، لأن اتفاقات جولة أوروغواي ستشكل إلى حد كبير قوانين تجارية جديدة، وقد يقوم العديد من البلدان المانحة للأفضليات، بتنقيح مخططاته آخذاً الاتفاقات في الحسبان. وتتسم هذه الأنشطة بأهمية خاصة للبلدان النامية التي برزت فيها حديثاً إمكانات تصديرية، مع ما يقدمه لها برنامج الأونكتاد المعني بالتعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية من مساعدة تيسر لها زيادة حصائل النقد الأجنبي اللازمة لبلوغ أهدافها الانمائية. ومن الهام بالتالي أن تنظر الدول الأعضاء في الأونكتاد، خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، في مسألة الاحتياجات المالية لبرنامج نظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية، وأن تحشد الموارد اللازمة لتلبية احتياجات البلدان النامية في هذه المجالات.

الفصل الأول

تعبئة الدعم لأنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية

٧ - يتكون برنامج الأونكتاد للتعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية حالياً من المكون لنظام الأفضليات المعمم، في المشروع الإقليمي الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: القدرات المؤسسية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (RAS/92/034)، ومن برنامج نظام الأفضليات المعمم الأقاليمي القائم في جنيف الذي يمول حصراً من الأموال الموجودة في الصندوق الاستئماني^(٢).

٨ - وتقدم الدول الأعضاء مساهمات في الفئات الثلاث التالية من الصناديق الاستئمانية:

(أ) أولاً، الصناديق الاستئمانية المركزية وهي تشكل مصدر التمويل الوحيد للجوانب العملية في البرنامج لدعم التعاون التقني العالمي فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم؛ وهي تستخدم أساساً لتغطية مرتبات موظفي الدعم العاملين في جنيف، ونفقات سفر الخبراء والاستشارات وسائر التكاليف الإدارية واللوجستية. ويتوقف توفير المساعدة التقنية إلى حد كبير على توافر الأموال في تلك الصناديق؛

(ب) ثانياً، الصناديق الاستئمانية المنشأة لأغراض خاصة، مثل تمويل الحلقات التدريبية وتوفير الخبراء المشاركين فيها وما إلى ذلك؛

(ج) وأخيراً، المساهمات العينية، مثل توفير الخبراء من البلدان المانحة للأفضليات ليشاركوا في أنشطة الحلقات التدريبية وتوفير المواد لهذه الحلقات^(٣).

٩ - وقد وردت المساهمات في الصناديق الاستئمانية المركزية في عام ١٩٩٢ من بلد واحد متلق للأفضليات هو الصين (١٠ ٠٠٠ دولار)، ومن بلدين مانحين للأفضليات هما النرويج (٤٠ ٠٠٠ دولار) والسويد (٢٩ ١٢٥ دولاراً)، بما مجموعه ٧٩ ١٢٥ دولاراً (انظر المرفق الأول)^(٤). ويعادل ذلك المبلغ نحو ثمن الأموال المتاحة للبرنامج في ذلك العام. وورد تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٢ من مشروع نظام الأفضليات المعمم الوطني لزمبابوي (ZIM/90/013) (٢٠٠ ٠٠٠ دولار)، ومن المكون المتصل بنظام الأفضليات المعمم من المشروع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: القدرات المؤسسية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (RAS/92/034) (٥٦ ٠٠٠ دولار).

١٠ - وقد حدث انخفاض بنسبة ٢٢ في المائة في التمويل من جميع المصادر بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، من ١ ٤١ ٤٩٠ دولاراً إلى ٨٧٧ ٧٨٠ دولاراً. وهذا راجع إلى انخفاض دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٥٢٨ ٠٠٠ دولار إلى ٢٥٦ ٠٠٠ دولار. وتشير الدلائل الحالية إلى احتمال حدوث انخفاض آخر في التمويل في عام ١٩٩٤.

١١ - ويعزى جانب من ازدياد القدر المتخلف من طلبات البلدان النامية على التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم إلى الانخفاض في التمويل الإجمالي. وقوام هذا القدر المتخلف من الطلبات ثلاث حلقات دراسية إقليمية، و٢٢ حلقة دراسية وطنية وخمس بعثات استشارية، من منطقة افريقيا (٧)، ومنطقة أمريكا اللاتينية (١٢)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (٣) ومناطق أخرى (٨) (انظر المرفق الرابع). والمساهمات لفائدة الصندوق الاستئماني المركزي لازمة بوجه خاص لاستمرار الأنشطة في منطقتين جغرافيتين لم تعد تغطيهما المشاريع الإقليمية، هما منطقتا أمريكا اللاتينية و افريقيا. وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يشكل التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم، جزءاً من المشروع الإقليمي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، لحكومات منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعنوانه "القدرات المؤسسية في مجال التجارة المتعددة الأطراف" (RAS/92/034). وتجدر الملاحظة مع ذلك، بأن المكون المتصل بنظام الأفضليات المعمم من هذا المشروع، لا يتلقى سوى تمويل محدود. والمطلوب توفير تمويل مركزي إضافي يقرب من ١٧٠ ٠٠٠ دولار، للاستمرار في أنشطة الحلقات التدريبية، في حين يقتضي الأمر توفير حد أدنى قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من الأموال المركزية للاستمرار في تنفيذ البرنامج.

الفصل الثاني

أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية في عام ١٩٩٣

١٢ - بلغ عدد الأنشطة المنفذة في عام ١٩٩٣، ٤٥ نشاطا على الرغم من الانخفاض في مجموع الموارد المتاحة للتعاون التقني والبالغ ما نسبته ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٩٢ (انظر المرفق الثاني). فقد عقدت ٢٢ حلقة تدريبية، ثلاث منها على الصعيد الإقليمي و١٧ على الصعيد الوطني وعشر حلقات عمل وطنية. وتضمنت سائر الأنشطة إيفاد بعثات لجمع الأموال، وبعثات استشارية، وإلقاء محاضرات، ومشاركة في استعراضات ثلاثية. وفي مجال الأنشطة التدريبية أتم ٢٠٤ ١ مشاركين من ٢١ بلدا ناميا برنامج الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية. ومثلت أغلبية المشاركين في الحلقات التدريبية وحلقات العمل الوطنية المصالح التجارية الخاصة والعامة التي تفيد حاليا من نظام الأفضليات المعمم. واستفادت نساء كثيرات من أصحاب المشاريع من هذه الأنشطة.

ألف - البعثات الاستشارية

١٣ - نظمت في عام ١٩٩٣، سبع بعثات استشارية إلى بولندا والصين وبلدان مختلفة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وكان الهدف الرئيسي من هذه البعثات هو إنشاء مراكز تنسيق لنظام الأفضليات المعمم وتحسينها. وقدم بيان عملي أثناء هذه البعثات الاستشارية، لنظام المعلومات المحوسب بالأونكتاد، وعنوانه البرنامج الجاهز لنظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS)، وهو يتضمن تفاصيل عن المعلومات المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وتم توصيل وتنصيب نظام المعلومات هذا عند الضرورة.

باء - الأنشطة التدريبية

١٤ - استمر برنامج نظام الأفضليات المعمم للأونكتاد، كدأبه، ينتهج نهجا عمليا للغاية في أداء التعاون التقني في عام ١٩٩٣، مع التركيز على الحلقات التدريبية الوطنية وإجراء مشاورات شخصية في هذا الصدد مع فرادى المصدرين والمصنعين المحتملين والفاعلين لتمكينهم من حسن الاستفادة من مزايا نظام الأفضليات المعمم. وساعد هذا النهج العملي على زيادة إدراك مزايا نظام الأفضليات المعمم والاستفادة منه وتذليل المشاكل التي تواجهها الدوائر التجارية في البلدان المتلقية للأفضليات، وكذلك تعريف المصدرين الجدد بنوائد نظام الأفضليات المعمم المتاحة لهم.

١٥ - وشملت الأنشطة المنفذة في المنطقة الأفريقية تنظيم عدد كبير من الحلقات التدريبية وحلقات العمل تحت رعاية مشروع نظام الأفضليات المعمم الوطني لزمبابوي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة

الإيمائي والأونكتاد (ZIM/90/013)، الذي اختتم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وثلاث حلقات تدريبية وطنية لأوغندا والرأس الأخضر، وحلقة تدريبية إقليمية واحدة لـ ١٤ بلداً من أقل البلدان الأفريقية نمواً الناطقة بالفرنسية. وجرى تمويل الحلقات التدريبية الوطنية الأولى من المشاريع الوطنية القائمة فعلاً في هذه البلدان، في حين جرى تمويل الحلقات الأخيرة من أموال رصدها سويسرا. وأسهم البرنامج أيضاً في الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأونكتاد "للتدريب في ميدان التجارة الخارجية والخدمات المتصلة بالتجارة" (TRAINFORTRADE)، عن طريق إعداد مواد الحلقات التدريبية، فيما يخص مخطط نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي واتفاقية لومي.

١٦ - وشاعت في منطقة آسيا أنشطة التدريب التي تتخذ هيئة حلقات العمل وركزت على مخططات و/أو مواضيع معينة، مثل التطبيقات المحددة لقواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم، مما يعكس المرحلة المتقدمة التي بلغتها قدرات البلدان في هذه المنطقة من حيث النمو الاقتصادي والإمكانات التصديرية. وينبغي الاستمرار في تطوير هذا النهج في الأنشطة المقبلة في إطار البرنامج الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإيمائي للمنطقة. وأوفدت بعثات استشارية عدة إلى منطقة المحيط الهادئ، بالإضافة إلى ذلك، أسهم البرنامج في الأنشطة التي يضطلع بها "برنامج التدريب في ميدان التجارة الخارجية والخدمات المتصلة بالتجارة" (TRAINFORTRADE)، من خلال المشاركة في حلقتين تدريبيتين وطنيتين للفلبين (شباط/فبراير) وماليزيا (أيار/مايو) عن التجارة مع السوق المفردة للاتحاد الأوروبي بعد عام ١٩٩٢، عرض فيهما مخطط نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي وموجز لقوانينه التجارية.

١٧ - وعقدت حلقات تدريبية وطنية في الجمهورية التشيكية وبلغاريا. وقام مؤخرا عدد كبير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المانحة للأفضليات بتعيين الجمهورية التشيكية بلداً مستفيداً. ولم ينفذ في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي سوى نشاطين تدريبيين وذلك بسبب نقص الأموال، اقتصر على حلقة تدريبية إقليمية لفائدة دول أمريكا الوسطى وحلقة تدريبية وطنية لفائدة بنما. وقد مولت الحلقة الأولى المذكورة من أموال رصدها السويد.

١٨ - ووردت طلبات عديدة لتنظيم حلقات تدريبية وطنية لتعريف أقصى عدد من التجار والمسؤولين الحكوميين بتفاصيل مختلف المخططات. وركزت الحلقات التدريبية بقدر الامكن على اجراء تحليل لمنتجات محددة ذات أهمية تصديرية خاصة بالنسبة لكل بلد جرت زيارته. أما بالنسبة إلى البلدان المستفيدة من بين أقل البلدان نمواً، فقد دفع التدريب في مجال نظام الأفضليات المعمم، وبصورة أدق في مجال التدابير الخاصة الممنوحة لها بموجب نظام الأفضليات المعمم، المسؤولين الحكوميين المعنيين على بحث مركزها في الأسواق البديلة المشمولة بنظام الأفضليات المعمم. وفي البلدان النامية المتقدمة، حاول البرنامج التركيز على أهمية سائر القوانين التجارية مثل اجراءات مكافحة الإغراق واجراءات الرسوم التعويضية ولوائح الصحة والسلامة وترتيب المنسوجات المتعددة الألياف، لما لهذه التدابير من

أهمية متزايدة بالنسبة لصادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة. وزار الخبراء خلال البعثات التدريبية مراكز تنسيق نظام الأفضليات المعمم و/أو هيئات ترويج الصادرات للاطلاع على ما تقدمه من تسهيلات ولتقديم المشورة العملية بصدد كيفية تحسينها وكيفية الحصول على جميع ما يلزم من مراجع لحسن الافادة من نظام الأفضليات المعمم.

١٩ - وأتاح مرجوع أنشطة التدريب وتقارير الحلقات التدريبية مزية إضافية هي توفير مدخلات للعمل الفني الذي يجري في الأونكتاد عن نظام الأفضليات المعمم في الدورات السنوية للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات. ويشارك أيضا موظفو الأونكتاد، الذين يساهمون في العمل الفني، كخبراء في الحلقات التدريبية والبعثات الاستشارية متى أمكن. واكتسب الموظفون بفضل هذه الخبرة الميدانية ادراكا أكبر وتضمنا أعمق للمشاكل الحقيقية التي تواجهها البلدان النامية عند استخدام نظام الأفضليات المعمم (أي تحليل "التحول الفني")، وساهمت هذه الخبرة الميدانية مساهمة ايجابية في ترقية العمل الفني في قسم نظام الأفضليات المعمم. ويتلقى موظفو هذا القسم الآن أكثر من ٢٠٠ طلب سنويا مباشرة من المصدرين لموافاتهم بمعلومات عن نظام الأفضليات المعمم، مما يمكن القول معه أن التعاون التقني في هذا الميدان قد أدى إلى الالمام على نطاق واسع بخبرة الأونكتاد في هذا المجال.

٢٠ - وتوزع الآن بثلاث لغات في بعثات تدريب كتيبات نظام الأفضليات المعمم المنقحة على أساس النظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها. وتوفر أيضا خلال البعثات كتيبات عن سائر القوانين التجارية التي تؤثر في صادرات البلدان النامية. وتكمل أمانة الأونكتاد أنشطة البرنامج التدريبية بتوفير مخرجات محوسبة مطبوعة ومفصلة عن التدفقات التجارية الفعلية بين البلدان التي جرت زيارتها والبلدان المانحة للأفضليات، بما في ذلك تفاصيل الخطوط التعريفية الوطنية الرئيسية والفرعية للتدابير غير التعريفية التي تؤثر في تجارة تلك البلدان. ويستخدم حاليا بشكل كثيف نظام التحليل والمعلومات التجارية، الذي وزع على المستفيدين في الدورة التاسعة عشرة للجنة الخاصة، ومن المنروض أن يسهل هذا البرنامج الإفادة من نظام الأفضليات المعمم إلى حد كبير.

جيم - دعم الدول الأعضاء لأنشطة معينة

٢١ - مولت البلدان المانحة للأفضليات أنشطة معينة في عام ١٩٩٢. فني هذه السنة، مولت حكومة السويد حلقة تدريبية إقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية، وقدمت حكومة سويسرا الدعم لحلقة تدريبية إقليمية لأقل البلدان الإفريقية نمواً الناطقة بالفرنسية، ومولت حكومة اليابان حلقة تدريبية دون إقليمية لبلدان في منطقة الهند الصينية وحلقات تدريبية وطنية في تايلند والجمهورية التشيكية وبلغاريا.

٢٢ - وتكرمت حكومتا النمسا واليابان بتزويد البرنامج بدلائل مستحدثة، ٢٠٠ نسخة بالنسبة للأولى و٢٠٠ نسخة بالنسبة للثانية، وتتعلق هذه الدلائل بمخططاتهما لنظام الأفضليات المعمم. ويكون البرنامج ممتناً لو تلقى المزيد من الدلائل بكميات كافية وحال نشرها من كل بلد مانح للأفضليات، من أجل توزيعها على نحو فعال أثناء الأنشطة التدريبية.

دال - بعثات جمع الأموال

٢٣ - نظمت في عام ١٩٩٣ ثلاث بعثات لجمع الأموال بالإضافة إلى الاتصالات المنتظمة التي تجرى مع البلدان المانحة للأفضليات من خلال بعثاتها في جنيف والمراسلات مع العواصم. وجرت زيارة اليابان مرتين لطلب تمويل أنشطة أقاليمية معينة في إطار نظام الأفضليات المعمم وللحصول أيضاً على تمويل تكميلي لمكون نظام الأفضليات المعمم في البرنامج الإقليمي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأوفدت بعثة إلى إيطاليا لالتماس التمويل لأنشطة تدريب معينة. والاحتمال وارد، نتيجة لهذه البعثات، بأن تبدي هذه البلدان تعاونها حالما تنجز السلطات المعنية الإجراءات الرسمية اللازمة.

الفصل الثالث

مستقبل أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية

٢٤ - كما سبقت الإشارة أعلاه، انخفض مجموع الأنشطة في عام ١٩٩٢ مقارنة بمجموعها عام ١٩٩٢. وأدت قيود التمويل إلى عدم تلبية ٢٠ طلباً على أنشطة التدريب في برنامج نظام الأفضليات المعمم (انظر المرفق الرابع). وهذا الأمر يبرهن بوضوح على الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المستفيدة منها.

٢٥ - ويضم برنامج التعاون التقني لنظام الأفضليات المعمم في الوقت الحاضر، ثلاثة موظفين فنيين (هم منسق وخبير مقيماني في جنيف وخبير معاون أعارته الحكومة اليابانية ومقر عمله في بانكوك) وأمينين للمشروع (أحدهما في جنيف والآخر في بانكوك، ويعمل هذا الأخير على أساس عدم التفرغ). ومنذ سنوات قليلة خلت، كان البرنامج يضم ستة موظفين فنيين وثلاثة أمناء للمشاريع. وبالتالي، أصبح من الصعوبة بمكان، المحافظة على أنشطة البرنامج كما ونوعاً، والاستعانة بخبير إضافي واحد على الأقل أمر أساسي بغية الاستجابة الأكثر فعالية لعدد الطلبات المتزايد.

٢٦ - وأهداف البرنامج الرئيسية هي:

(أ) جعل البلدان النامية تدرك الإمكانيات الناشئة عن نظام الأفضليات المعمم، على صعيد توسيع التجارة؛

(ب) زيادة قدرات البلدان النامية على الاستفادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم وإدارتها؛

(ج) تزويد البلدان بمختلف اللوائح والإجراءات التي تنظم التجارة في إطار هذه المخططات؛

(د) مساعدتها على إنشاء مراكز تنسيق محلية لتسهيل وزيادة استخدام نظام الأفضليات

المعمم؛

(هـ) توفير المعلومات عن اللوائح المتصلة بالتجارة، من قبيل رسوم مكافحة الإغراق والرسوم

التعويضية، وقواعد الصحة والإصحاح، ونظم توصيف السلع وترميزها، وما إلى ذلك.

٢٧ - وفي حين تبين التجربة العملية المكتسبة من عمليات تشغيل المشروع، بأن هذه الأهداف لا تزال صحيحة تماماً، يتوقع البرنامج ارتفاع عدد طلبات المستفيدين على التدريب والبعثات الاستشارية للأسباب التالية:

(أ) ستؤثر اتفاقات جولة أوروغواي على كل مخطط من مخططات نظام الأفضليات المعمم من حيث معدلات الرسوم الجمركية على سبيل المثال، ومن ثم يتوقع أن ينتج كل بلد مانح للأفضليات مخططة، وإن كانت درجات التنقيح قد تتفاوت من مخطط لآخر؛

(ب) إن المبادرات الحديثة العهد لتشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية في أمريكا اللاتينية وفي مناطق أخرى سوف تتطلب معلومات دقيقة وتفصيلية عن آليات التراكم الإقليمي التي تتيحها حالياً المخططات الرئيسية الثلاثة؛

(ج) إن البلدان المستفيدة النامية المتطورة، مثل بلدان الاقتصاد الحديث التصنيع، طلبت من البرنامج بصورة غير رسمية توجيه مزيد من الاهتمام في الأنشطة التدريبية إلى سائر القوانين التجارية لأن صادراتها قد بدأت مؤخراً تواجه تدابير مفروضة بموجب أحكام تتعلق على وجه الخصوص بإجراءات مكافحة الإغراق وإجراءات الرسوم التعويضية. والدوائر التجارية في البلدان المستفيدة ليست حريصة فحسب على فهم الإطار القانوني لهذه الإجراءات بل إنها ترغب أيضاً في اكتساب الدراية العملية في مجالات تنفيذية مثل إجراءات التحقيق. ونظراً لأن جولة أوروغواي وافقت على إرساء مجموعات جديدة من القواعد (مثل مكافحة الإغراق، والضمانات، والقواعد الخاصة بالمنسوجات والملابس، وقواعد الصحة والإصحاح في التجارة الزراعية)، وأن هذه القواعد ستشكل جزءاً لا يتجزأ من القوانين التجارية في أسواق البلدان المتقدمة، فمن الواضح أن عنصر القوانين التجارية في البرنامج سيزداد أهمية؛

(د) إن منح وضع المستفيد مؤخراً إلى بلدان في أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان كومنولث الدول المستقلة، وعدد كبير منها بلدان مانحة للأفضليات هي الأخرى، يتطلب توجهات جديدة من حيث كيفية الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم.

٢٨ - وسيواصل البرنامج إلى الحد الأقصى المستطاع، واضعاً القيود المالية في الحسبان، اتباع المبادئ التوجيهية التالية في تلبية شتى احتياجات المستفيدين، لا سيما احتياجات أقل البلدان نمواً:

(أ) نهج البعثات الاستشارية: بالنسبة للمستفيدين الجدد والمستفيدين الذين يعانون من هشاشة الإطار المؤسسي لديهم؛

(ب) نهج الحلقات التدريبية الوطنية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم: تهدف الحلقات التدريبية الوطنية إلى إطلاع التجار والمسؤولين الحكوميين على الفرص المتاحة وتعييدات مختلف مخططات نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك قواعد المنشأ فيها. ويجري التركيز بوجه خاص على فرص السوق بالنسبة لمنتجات تصديرية معينة للبلدان المستفيدة. وقد ثبت أن هذا النهج ملائم على نحو خاص للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويخصص يوم في العادة للمشاورات الفردية المتعلقة بمنتج بعينه مع المستفيدين المحتملين والفعليين من نظام الأفضليات المعمم؛

(ج) نهج حلقات العمل: تركز حلقات العمل على مخططات محددة لنظام الأفضليات المعمم، وفي أحيان كثيرة، على قضايا معينة تثير مشاكل هامة في وجه الشركات، مثل قواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم. ويتزايد تصدي حلقات العمل هذه لقوانين تجارية معينة تؤثر في الصادرات إلى البلدان المانحة للأفضليات، وفي فعالية نظام الأفضليات المعمم، من قبيل ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف، وإجراءات رسوم مكافحة الإغراق وإجراءات الرسوم التعويضية. وهذا النهج غالباً ما تلتزمه البلدان التي اكتسبت فعلاً خبرة في الإفادة من نظام الأفضليات المعمم.

٢٩ - وسيستمر المشروع في التركيز بصورة خاصة على مساعدة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية التي تواجه صعوبات في الإفادة على أتم وجه من نظام الأفضليات المعمم. وسيواصل بذل الجهود للمساعدة على إرساء و/أو تعزيز مراكز التنسيق لنظام الأفضليات المعمم في البلدان المستفيدة تلك.

٣٠ - كما سيواصل المشروع تعاونه مع غرف التجارة ومكاتب ترويج اصادات والمؤسسات المماثلة التي تتيح فرص التدريب على نظام الأفضليات المعمم في البلدان المستفيدة، وسيستمر في تزويدها بالمواد التدريبية الخاصة بنظام الأفضليات المعمم، مثل الكتيبات والدراسات التحليلية المتعلقة بهذا النظام، وقاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS).

٣١ - وستعين على البرنامج أن ينقح الكتيبات المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية على النحو الذي يعكس تنقيح المخططات ومجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار جولة أوروغواي. وستدعو الحاجة إلى استخدام النوعين التاليين من الكتيبات أثناء الأنشطة المختلفة للبرنامج بالإضافة إلى ما تم تنقيحه من كتيبات نظام الأفضليات المعمم:

(أ) كتيبات منقحة عن القوانين التجارية في أهم البلدان المتقدمة: وتشرح هذه الكتيبات القوانين التجارية الرئيسية التي تطبقها معظم البلدان المتقدمة؛

(ب) مجموعة أهم اتفاقات التجارة الدولية: يتضمن هذا الكتيب أهم الاتفاقات التي يحتاج الموظفون الحكوميون والدوائر التجارية في البلدان النامية إلى الإلمام بها، مثل أحكام الغات واتفاقية النظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها وقوانين مكافحة الإغراق.

٢٢ - وقد استكملت الآن المرحلة الأولى من نظام المعلومات المحوسب التابع للأونكتاد (TRAINS)، الذي سبقت الإشارة إليه. وقد قدم هذا النظام مساعدة قيمة لمراكز تنسيق نظام الأفضليات المعمم ومنظمات ترويج التجارة في مجال اضطلاعها بمهامها المتمثلة في توزيع المعلومات المنصلة على المصدرين/المصنعين والمتعلقة بمخططات نظام الأفضليات المعمم والتدابير التجارية ذات الصلة. ويساعد نظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS) أيضاً في تصنيف المنتجات، ويتضمن معلومات في هيئة خطوط تعريفية وطنية عن التعريفات، والتجارة، والتدابير غير التعريفية، وقواعد المنشأ الواجبة التطبيق، والموردين الرئيسيين، ومعدلات النمو، وقائمة بالمستوردين. والصفحة الثانية للبرنامج المعتمد متاحة الآن في هيئة القرص المتراص - ذاكرة للقراءة فقط (CD-ROM). ويجري تحسين النظام بإدراج سمات جديدة فيه تجعل الوصول إليه أيسر على المستخدمين النهائيين. وهيئة القرص المذكور تجعل عملية النشر فعالة وموثوقة. ومحافظةً للنظام على فعاليته، يلزم تحديثه بانتظام. وستدعو الحاجة إلى إجراء تنقيح رئيسي فيما تدرج في برامج الحاسوب الجاهزة وقواعد البيانات، نتائج جولة أوروغواي والتغييرات المترتبة عليها بالنسبة لفرادى مخططات نظام الأفضليات المعمم. ومن المزمع أيضاً إدخال التحسينات على النظام. وتجدر، من ناحية أخرى، ملاحظة أنه سيلزم توفير موارد إضافية ضخمة إذا أريد لهذا العمل أن يُنجز.

٢٣ - ونظراً إلى حدوث انخفاض في الموارد المالية المتاحة لبرنامج التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم، جرى التشديد في الموجز الذي أعده الرئيس عن الدورة العشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، على أنه "للتيسر الاستجابة للطلبات المتزايدة العدد، ينبغي استكشاف كل الفرص الممكنة لجمع الأموال". عمد البرنامج، منذئذ، إلى:

(أ) الاتصال بجميع البلدان المانحة المحتملة والفعلية لتقصي إمكانية إسهامها أو استمرارها في الإسهام، في البرنامج؛

(ب) تقديم اقتراحات إلى بعض الدول الأعضاء في الأونكتاد، من أجل تمويل نشاط معين و/أو الإسهام في الصناديق الاستثمارية المركزية.

٢٤ - وبغية المحافظة على عدد من الأنشطة التدريبية أو زيادته، والتصدي لانخفاض الموارد، سيواصل البرنامج في عام ١٩٩٤، تعزيز علاقته بسائر وكالات الأمم المتحدة في سبيل عقد حلقات تدريبية

مشتركة. وفي عام ١٩٩٢، اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مع الأونكتاد في تنظيم حلقة تدريبية وطنية. وسيتم البرنامج بالإضافة إلى ذلك، باستكشاف إمكانيات الاضطلاع بأنشطته بالتعاون مع المشاريع الوطنية فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية. وقد حقق هذا النهج النجاح في عام ١٩٩٢ (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). ومن المزمع أن يقوم البرنامج بتنفيذ أنشطة وطنية لسوريا في عام ١٩٩٤، تمويل من مشروع وطني مماثل.

الحواشي

(١) الاسم الرسمي للبرنامج الممول من الصندوق الاستثماري هو "برنامج الأونكتاد للتعاون التقني بشأن نظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين والقواعد التجارية التي لها تأثير مباشر على صادرات البلدان النامية" (INT/84/A01).

(٢) أنظر الحاشية ١.

(٣) وفرت البلدان التالية المانحة للأفضليات خبراءها كمساهمة عينية: أستراليا والسويد وسويسرا وكندا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وهناك مساهمات عينية أخرى قدمها بلد مانح للأفضليات وهو تايلند. وقدّم دعم أيضاً من مجموعة إقليمية، هي منطقة التجارة التفضيلية، وكذلك من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(٤) كان التمويل الاستثماري الرئيسي للبرنامج المتمركز في جنيف في الأعوام الماضية كما يلي: عام ١٩٨٤ - ١٦٢ ٠٠٠ دولار؛ عام ١٩٨٥ - ٤٨ ٧٥٤ دولار؛ عام ١٩٨٦ - ١٦٩ ١٩٣ دولار؛ عام ١٩٨٧ - ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛ عام ١٩٨٨ - ١٢٧ ٠٠٠ دولار؛ عام ١٩٨٩ - ٩٧ ٠٠٠ دولار؛ عام ١٩٩٠ - ١٠٢ ٣٦٤ دولار؛ عام ١٩٩١ - ١١٥ ٦٧٨ دولار؛ عام ١٩٩٢ - ١٦٣ ٣٢٠ دولار؛ عام ١٩٩٣ - ٧٩ ١٣٥ دولار.

المرفق الأول
موجز المساهمات في أنشطة التعاون التقني لنظام
الأفضليات المعمم في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

المجموع		مساهمات الصناديق الاستثمارية				تقديرات المساهمات المعينة ^(ب)		
		الصدوق المركزي		لأغراض خاصة				
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	
٦٠٣٠	٣٣١٠	/	/	/	/	٦٠٣٠	٣٣١٠	أستراليا
١٠٣٧٠	٥٩٨٥			/	/	١٠٣٧٠	٥٩٨٥	البحرين
١٠١٨٠	١٥٧٨٥			/	/	١٠١٨٠	١٥٧٨٥	كندا
/	٨٨٠٠			/	/	/	٨٨٠٠	شيلي
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	/	/	/	/	الصين
/	١٣٤٥	/	/	/	/	/	١٣٤٥	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
/	٩٩٠٠	/	/	/	/	/	٩٩٠٠	اندونيسيا
٤١٥١٨٠	١٧٠١٤٥	/	/	١٠٦٨٠ (ب)	١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠	٢٠١٤٥	اليابان
/	٣٣٠٠	/	/	/	/	/	٣٣٠٠	نيوزيلندا
٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	/	/	/	/	النرويج
٣٠٩٣٥	١٥٧١٠٠	٢٩١٣٥	٨٠٠٠٠	/	١٧٧١٠٠ (ب)	١٨٠٠	/	السويد
٨٢٩٦٠	١٥٩٦٨٥	/	٣٣٣٣٠	٧١٥٧٠	١١٦٦٨٠	٦٣٩٠	٩٦٨٥	سويسرا
٥٤٠٠	/	/	/	/	/	٥٤٠٠	/	تايوان
٤٨٥٠	٧٦٢٥	/	/	/	/	٤٨٥٠	٧٦٢٥	الولايات المتحدة الأمريكية
/	١٥٠٠	/	/	/	/	/	١٥٠٠	رابطة تكامل أمريكا اللاتينية
/	٢٩٨٥	/	/	/	/	/	٢٩٨٥	مركز التجارة الدولية
١٣٢٥	/	/	/	/	/	١٣٢٥	/	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٤٥٥٠	٥٦٦٥	/	/	/	/	٤٥٥٠	٥٦٦٥	منطقة التجارة التفضيلية
٦٧١٧٨٠	٦٠٣١٣٠	٧٩١٣٥	١٦٣٣٣٠	٤٨٧٢٥٠	٣٤٣٧٨٠	٥٥٣٩٥	٩٦٠٣٠	المجموع
٢٥٦٠٠٠	٥٣٨٣٦٠	/	/	/	/	/	/	تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المشاريع الوطنية والاقليمية)
٨٧٧٧٨٠	١١٤١٤٩٠	--	--	--	--	--	--	المجموع الكلي

حواشي المرفق الأول

- (أ) مرتبات الخبراء ونفقات سفرهم وبدلات معيشتهم اليومية على أساس التقديرات وفقاً للعثات التي وضعتها الأمم المتحدة.
- (ب) بما في ذلك خبير ياباني مساعد لمدة ٦ أشهر بمرتب مقداره ٦٨٠ ٤٠ دولار أمريكي، و ١٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من أجل حلقة تدريبية للهند الصينية. الأرقام مدورة.
- (ج) مساهمة من حكومة السويد من أجل حلقة تدريبية إقليمية عن نظام الأفضليات المعمم في أمريكا الوسطى عام ١٩٩٢.

المرفق الثاني
تقديرات نفقات الدعم المقدم لأنشطة التعاون التقني العالمي المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
والأوكساد عن طريق المساهمات في الصندوق الإستثمارية والمساهمات العينية المقدمة من البلدان المانحة
للافضليات والبلدان المتلقية والمنظمات الأخرى في عام ١٩٩٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

المستفيد	مناطق التجارة العالمية	المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الآسيوية والمحيط الهادئ	الولايات المتحدة الأمريكية	تايوان	سويسرا	السويد	اليابان	كندا	المانحة	استراتيجي	رقم المشروع	عدد المتخريكين	المعلق
١٩٠٠	(ب) ٦٥٠							(ب) ٦٥٠			ZIM/90/013	١٧	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الإخطبات المتم لزاماوي، مولاناوي، ١٩٩١٨ قبائل/البرازيل
											UGA/97/009 INT/84/01	٢٥	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الإخطبات المتم أو وحدة أكاديمية، ٥٠٠٠٠ لاارلس
											ZIM/90/013	١٥	حلقة عمل بشأن القوانين التجارية لزاماوي، مراز، ٥٠٤ لاارلس
			(ب) ٦٠٠					(ب) ٦٠٠		(ب) ٦٠٠	ZIM/90/013	٢٩	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الإخطبات المتم لزاماوي، مراز، ١٩٩١٨ لاارلس
٢٠٣٤	(ب) ٦٠٠		(ب) ٦٠٠					(ب) ٦٠٠			INT/84/01	٣٧	حلقة تدريبية وطنية بشأن محطيات مشتركة لنظام الإخطبات المتم وسائر القوانين التجارية. لزاماوي، مراز، ٣٨٠٦٨ لاارلس
٥٥٨٠			(ب) ٤٠٠					(ب) ٤٠٠			INT/84/01	١٠	حلقة تدريبية [المنظمة بشأن نظام الإخطبات المتم وسائر القوانين التجارية لزاماوي، مراز، ١٩٩١٨ لاارلس. مراز، ١٩٩١٨ لاارلس. مراز، ١٩٩١٨ لاارلس. مراز، ١٩٩١٨ لاارلس. مراز، ١٩٩١٨ لاارلس.
٨٦٤٠٥			(ب) ٢٠٠			(ب) ٨٠٠ ٥٤٠٨٨٢(ب)		(ب) ٧١٢٠			INT/84/01 ZIM/90/013	١٦	حلقة عمل بشأن نظام الإخطبات المتم لنظام الملاحة والتسويق في مولاناوي، مراز، ١٩٩١٨ لاارلس. مراز، ١٩٩١٨ لاارلس.
											ZIM/90/013	١٤	حلقة عمل بشأن نظام الإخطبات المتم لنظام الإخطبات في مولاناوي، مراز، ١٩٩١٨ لاارلس.

المرفق الثاني (تابع)

العدد	الوصف	رقم المشروع	استوائي	النسبة	كندا	اليابان	السويد	سويسرا	تايوان	الولايات المتحدة الأمريكية	الائتلافية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ	منظمة التجارة العالمية	المجموع الفرعي
١٣	حلقة عمل بشأن نظام الائتمانات المنعم لنطاق المرفقين، مزارعي زيمبابوي، ١٧ تموز/أغسطس ١٩٨٥.	ZIM/90/013											
١٤	حلقة عمل بشأن نظام الائتمانات المنعم لنطاق زراعة الأرز، مزارعي زيمبابوي، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	ZIM/90/013											
١٥	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الائتمانات المنعم لتثبيت قمح، موزمبيق، ١٧١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	RAS/92/034 INT/84/A01	(ب)٥٠								(ب) ٥٨٧		
١٦	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الائتمانات المنعم لتثبيت قمح، موزمبيق، ١٧١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	INT/84/A01						(ب) ٦٩٠ ٨٥ ١٨٧ (ت)					٨٢٦٠
١٧	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الائتمانات المنعم لتثبيت قمح، موزمبيق، ١٧١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	ZIM/90/013											
١٨	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الائتمانات المنعم لتثبيت قمح، موزمبيق، ١٧١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	RAS/92/034 INT/84/A01	(ب) ٤٠٠										
١٩	حلقات تدريبية وطنية بشأن منظمات منسية لنظام الائتمانات المنعم وسائر المزارعين المزارعين المنمين، تشاد، ٢٠-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.	RAS/92/034 INT/84/A01	(ب) ٤٠٠										
٢٠	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الائتمانات المنعم لتثبيت قمح، موزمبيق، ١٧١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	RAS/92/034 INT/84/A01											
٢١	حلقة تدريبية وطنية بشأن نظام الائتمانات المنعم لتثبيت قمح، موزمبيق، ١٧١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.	ZIM/90/013											

المرفق الثاني (تابع)

الجموع الفرعية	منطقة التجارة التنافسية	المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والشرق الأوسط	الولايات المتحدة الأمريكية	تايلاند	سويسرا	السويد	اليابان	كندا	النمسا	استراليا	رقم المشروع	عدد المستفيدين	المنطقة
178 100			4 800	0 500	87 910	78 810	17 700 (ب) 20 000 (ج)	10 180	10 380	10 030	RAS/92/034 INT/84/A01	4 يطبق	بمئة استعمارية بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ٢٠١ نظريين التالي/او فسر
178 100	5 000	1 370									RAS/92/034 INT/84/A01	4 يطبق	بمئة استعمارية بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ٢٠١ نظريين التالي/او فسر
											RAS/92/034 INT/84/A01	4 يطبق	بمئة استعمارية بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ٢٠١ نظريين التالي/او فسر
											RAS/92/034 INT/84/A01	4 يطبق	بمئة استعمارية بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ٢٠١ نظريين التالي/او فسر
											ZIM/90/013	٧	حلقة عمل بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ١٣١٢ نظريين التالي/او فسر
											RAS/92/034 INT/84/A01	4 يطبق	بمئة استعمارية بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ٢٠١ نظريين التالي/او فسر
											ZIM/90/013	١٣	حلقة عمل بشأن نظام الائتمانات المعمم لتدوفا ١٣١٢ نظريين التالي/او فسر
											INT/84/A01 RAS/92/034 RAS/93/130	٢٥	حلقة عمل جديدة (التيمة بشأن الوصول وإن الائتمانات المتاحة لمدن التمدد المنطقة، بالقطار، تايلاند، ١٣٢٤ كانون الأول/سبتمبر
178 100	5 000	1 370	4 800	0 500	87 910	78 810	10 180	10 380	10 030				الجموع

المصدر: حسابات أمانة الأريكتاد
مربعات الحمراء: دخلات ودفقات سطر رقم ١٠١٠٠٠٠ و١٠١٠٠٠٠٠٠
مربعات الزرقاء: استثمارات الأمانة
مربعات الخضراء: استثمارات الأمانة
مربعات البنية: صافي الأمانة

المرفق الثالث

جدول موجز للحلقات التدريبية الوطنية والإقليمية بما في ذلك حلقات العمل، والمشاركين الذين تلقوا تدريباً خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣ من برنامج الأونكتاد للتعاون التقني بشأن نظام الأفضليات المعمم (بما في ذلك المشاريع الإقليمية والوطنية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

السنة	عدد الحلقات التدريبية	عدد المشاركين الذين تلقوا تدريباً*
١٩٨٤	٨ (٣ حلقات إقليمية، ٥ حلقات وطنية)	٤١٤
١٩٨٥	٨ (٤ حلقات إقليمية، ٤ حلقات وطنية)	٢٩٢
١٩٨٦	١٤ (٣ حلقات إقليمية، ١١ حلقات وطنية)	٨٢٥
١٩٨٧	٢٠ (٦ حلقات إقليمية، ١٤ حلقات وطنية)	١ ٢٨٥
١٩٨٨	١٤ (٤ حلقات إقليمية، ١٠ حلقات وطنية)	٩١٨
١٩٨٩	٣٤ (٦ حلقات إقليمية، ٢٨ حلقة وطنية)	١ ٨٨٧
١٩٩٠	٢٤ (حلقتان إقليميتان، ٢١ حلقة وطنية، حلقة عمل وطنية واحدة)	١ ١٠٧
١٩٩١	٢٦ (٥ حلقات إقليمية، ١٨ حلقة وطنية، ٣ حلقات عمل وطنية)	١ ٤٣١
١٩٩٢	٢٢ (حلقة إقليمية، ١٢ حلقة وطنية، ٩ حلقات عمل وطنية)	٨٥٢
١٩٩٣	٣٠ (٢ حلقات إقليمية، ١٧ حلقة وطنية، ١٠ حلقات عمل وطنية)	١ ٢٠٤

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد.

* الحلقات التدريبية الإقليمية: يقتصر عدد المشاركين عادة على مشترك واحد أو مشتركين لكل بلد.

المرفق الرابع

قائمة الطلبات المتبقية على أنشطة التعاون التقني لنظام
الأفضليات المعمم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

الطلبات الإقليمية

- بلدان مجلس التعاون العربي
- بلدان الكومنولث الكاريبية
- البلدان النامية الآسيوية ذات الدخل المنخفض

الطلبات الوطنية

- ألبانيا
- الإمارات العربية المتحدة
- باراغواي
- بروندي
- بولندا
- بيرو
- تركيا
- ترينيداد وتوباغو
- تشاد
- جامايكا
- الجزائر
- الجمهورية العربية السورية
- دومينيكا
- سري لانكا
- السلنادر
- العراق
- الفلبين
- كوبا
- كولومبيا
- الكونغو
- المكسيك
- هندوراس

المرفق الرابع (تابع)

البعثات الاستشارية

- الأردن
- إكوادور
- زائير
- غابون
- الكاميرون
